الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

دور النزعة الإقليمية في الفشل والتخلف العربي

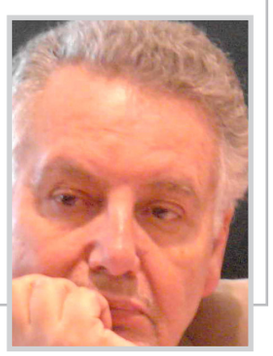

نظر بعض المفكرين إلى الوحدة العربية كأمر وقضية بين الاستطاعة والإرادة. وردوا سبب عدم تحقيق الوحدة العربية حتى الآن، "ليس لأننا لم نستطع تحقيقها، بل لأننا لم نُرد أن نحققها". وفي رأيهم هذا الكثير من الصواب والكثير من الواقعية. فالوحدة العربية يوم توفر الإرادة العربية، ليست معجزة يصعب على العرب اجتراحها. بل إن الوحدة هي أعظم مفاخر العربي وأجلّ مباهره، والتي بها يضمن مستقبل أبنائه وأحفاده ومن بعدهم.
فهل عدم توفر الإرادة العربية هو السبب في عدم تحقيق الوحدة؟
وإذا كان الأمر غير ذلك، فمن هو المسؤول؟

شاكر النابلسي

مسؤولية الفكر العربي

حمّل بعض المفكرين العرب الفكر العربي المسؤولية الكبرى في عدم تحقيق العرب لوحدتهم إلى الآن، وذلك نتيجة لضعف هذا الفكر، وعدم قدرته على تشكيل "نظرية للدولة العربية الواقعية الفعلية المتمثلة بالدولة القطرية العربية باختلاف أشكالها مما لم يُمكّن هذا الفكر بالتالي من وضع نظرية علمية للوحدة العربية. زيادة على ذلك فإن الفكر العربي لم يطرح أسئلة على نحو ما اقترحه محمد عابد الجابري:

– كيف تشكلت الدولة العربية، وكيف تعيد تشكيل نفسها؟

– وما هي مقومات وجودها، وكيف تحافظ على هذا الوجود؟

– وما نوع الشرعية التي تستند إليها؟ وما دورها الاجتماعي؟

– وما طبيعة علاقتها بمواطنيها؟" ("المشروع النهضوي العربي"، ص، ص ٩٧).

ويضيف المفكر المغربي كمال عبد اللطيف على هذا، عدم توفر أبحاث تهتم بالمنطق التاريخي السياسي العربي عامة والفكر القومي على وجه الخصوص في مجال دراسة الدولة ونظم الحكم المعاصرة في الوطن العربي. ("مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر"، ص ٩٩).

مسؤولية الأنظمة العربية

والواقع أن الفكر العربي لا يتحمل وحده مسؤولية تكريس القطرية العربية وإنما تتحملها الأنظمة العربية من يسار ويمين. فيقول شبلي العيسمي (الأمين العام المساعد السابق لحزب البعث ١٩٦٤-١٩٩٢) وهو من شهد وقائع الوحدة المصرية – السورية في الفترة ١٩٥٨-١٩٦١ أن رئاسة هذه الوحدة وقيادتها كرّست القُطرية عندما حققت الوحدة السياسية ولم تحقق الوحدة العسكرية. وظل لكل قُطر جيشه الخاص، كذلك حظرت على التنظيمات السياسية القُطرية أن تعمل في القُطر الآخر تكريساً للقُطرية التنظيمية السياسية. ("الوحدة العربية من خلال التجربة" ، ص٦١).

كذلك، فإن حزب البعث كحزب قومي كبير، قد لعب هو الآخر دوراً لا بأس به في تكريس الإقليمية منذ العام ١٩٦٠ عندما وقع قادة البعث القُطريين في معضلة الاختلاف بين الإيديولوجيا والتطبيق السياسي في سعيهم لأن يجعلوا من سوريا قُطراً قوياً ومستقلاً. وقد نما هذا الاتجاه القُطري أكثر فأكثر عندما حكم البعثيون سوريا في العام ١٩٦٣.

دور اليمين في تكريس القُطرية

أما اليمين العربي، فلا يمر يوم، دون أن نسمع منه عبارات التمصير (مصر) والسعودة (السعودية) والتكويت (الكويت) والأردنة (الأردن) واللبننة (لبنان) وغير ذلك من العبارات الإقليمية المحدودة، التي تكرس الإقليمية خير تكريس. ولعل أبرز مظهر لانتفاء الروح القومية العربية وتكريس الإقليمية في نهاية القرن العشرين، هو ما جرى أثناء انتخابات رئاسة منظمة "اليونسكو" في شهر أكتوبر ١٩٩٩ حيث رفض العرب أن يكون لهم مرشح قومي واحد. وأصرّت مصر على مرشحها (إسماعيل سراج الدين) وأصرت السعودية على مرشحها (غازي القصيبي). فخسرت كلتاهما، وفاز بالرئاسة المرشح الياباني مستفيداً من الروح الإقليمية العربية المختلفة غير المتفقة.

ولم يك اليمين العربي وحده هو الذي أصبح مكرساً للإقليمية في نهايات القرن العشرين وإلى الآن، بل إن التيار الوحدوي الفكري، الذي كان يتمثل بأعداد كبيرة من المفكرين والمثقفين، أصبح يعاني في السنوات الأخيرة حالة انحسار مخيفة لتزايد أعداد المفكرين الذي لا ينشغلون بالوحدة أو يهتمون بها، كما يؤكد المفكر القومي نديم البيطار.

أسباب النزعة القُطرية

وعندما نسأل أنفسنا، كيف انتهينا إلى هذه القُطرية، فإن الجواب يتلخص عند معن بشّور كالتالي:

١- أن القُطرية، كانت نتيجة حتمية لسيطرة فكرة الوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها على العديد من القوى.

٢- أن القُطرية، كانت نتيجة للفشل الذي أصاب الحركة القومية العربية الحديثة في أكثر من موقع لا سيما بعد نكسه ١٩٦٧.

٣- أن القُطرية، كانت نتيجة لفكرة ترتيب البيت قبل الانصراف إلى البحث في العلاقة مع البيوت الأخرى.

٤- كما كانت القُطرية نتيجة لفكرة بناء الإقليم – القاعدة الذي يبدو أنه شرط أساسي لقيام أي وحدة.

٥- وأخيراً، كانت القُطرية نتيجة لفكرة (الثورة في بلد واحد) التي سبق وأطلقها ستالين، في وجه فكرة (الثورة الدائمة) التي أطلقها تروتسكي.

مقومات الدولة القُطرية

أما عن الأسئلة السابقة التي طرحها الجابري، والتي قال إن الفكر العربي لم يطرحها، فقد تم في الواقع طرح بعض هذه الأسئلة من خلال هذا الكم الكبير من أدبيات الوحدة العربية المعروضة في الساحة العربية الفكرية السياسية. وإن لم تكن هذه الأسئلة قد طرحت بهذا الشكل تماما، وإنما طرحت بأشكال عدة مختلفة، وكانت إجاباتها واضحة وضوح الشمس، وخاصة فيما يتعلق بالإجابة عن سؤال:

ما هي مقومات الدولة القُطرية؟

وهي الإجابة التي تشير إلى أن مقومات الدولة القُطرية، هي العصبية القطرية، والذات القُطرية المنتفخة، حتى في أفقر البلدان العربية، والتي تزداد انتفاخاً في الدول الغنية. زيادة على ذلك فإن مقومات الدولة القُطرية هي: الجهل، والأمية، وسوء التعليم، وتقييد الثقافة. وكل هذا كَرّس وطَبّع شعوب كثيرة في العالم العربي، وتحوّل الظالم في الوقائع إلى عادل في الشرائع.

عوائق بالجملة في طريق الوحدة

خلُص المفكرون العرب إلى أن عوائق الوحدة العربية أكثر بكثير مما يظن معظم الناس. وأن هذه العوائق تتمثل في:

١- عوائق سياسية، وتتمثل في غياب الديمقراطية، واستغلال الوحدة سياسيا، وكون مشاريع الوحدة مشاريع حكام، وليست مشاريع شعوب. وعدم الارتفاع فوق الخلافات الشخصية بين الحكام، وغياب الناصرية، ومعارضة الاستعمار للوحدة. فغياب الديمقراطية تلك الفترة الطويلة عن المجتمع العربي، وعدم وجود بوادر في الأفق العربي لتحقيق الديمقراطية تحقيقا ملموساً نظيفاً، وربط بعض المفكرين تحقيق الوحدة العربية بتحقيق الديمقراطية العربية، ومن أن طريق الوحدة يجب أن يكون طريقاً ديمقراطياً، كما عبّر استطلاع الرأي العام العربي في مسألة الوحدة في العام ١٩٨٠، قد بعث اليأس في نفوس الناس، وحوّل تفكيرهم في سلوك طريق الوحدة من الطريق الديمقراطي إلى طريق القوة والعنف. وعزز من هذا الموقف أن قال بعض المفكرين المعاصرين كنديم البيطار بالأخذ بـ" العنف الثوري" لتحقيق الوحدة العربية. و "أن النظم الديمقراطية لا تستطيع أن تخلق دولا، وأن تحقق وحدات قومية" (" من التجزئة إلى الوحدة"، ص ٢١٦-٢٤٩).

وعندما أجرت الجامعة الأردنية في عمّان، استطلاعاً جديداً للرأي في مسألة الوحدة العربية، من وجهة نظر المثقفين العرب في العام ١٩٩٢ أي بعد اثني عشر عاماً من اليأس وفقدان الأمل في الإصلاح، تغيّر رأي الناس في كيفية تحقيق الوحدة. ونادت نسبة ٤٨ ٪ من المستجوبين بضرورة تحقيق الوحدة عن طريق القوة في ظل عدم توفر الطرق الأخرى كالشورى والديمقراطية وغير ذلك.(عبد الرزاق بني هاني، ومحمد الشريدة، "الوحدة العربية من وجهة نظر المثقفين العرب"، ص٣١).

ومع تزايد حدة اليأس، وفقدان الأمل، وانتشار الجوع في العالم العربي، فإن الرأي العام العربي لو استفتي اليوم لأفتى باستعمال القوة كذلك في تحقيق الوحدة. وكان في الوحدة اليمنية التي أيّد الرأي العام العربي درب القوة وحدّ السيف الذي اتبعته اليمن في تحقيق هذه الوحدة في العام ١٩٩٠ مثالاً وهادياً .

وهذا مؤشر ولا شك خطير، ويمكن أن يُفجّر صراعات مسلحة جديدة في العالم العربي إذا لم يُسارع صُنّاع القرار في العالم العربي إلى رأب الصدع السياسي والاجتماعي القائم الآن بحدة.

كذلك، فقد عمّق هذا الاعتقاد فقدان الأمل بالأحزاب السياسية القومية في تحقيق الوحدة العربية، والتي قالت نسبة ٨٥ ٪ من المستجوبين، بأن هذه الأحزاب كانت سبباً في الفرقة والتجزئة والتباعد أكثر من أنها كانت سبباً في الوحدة والتقارب.

كما عزز طريق العنف لتحقيق الوحدة العربية أن نسبة ٩٥ ٪ من المستجوبين قالوا باستحالة تحقيق الوحدة في ظل النظام العالمي الجديد.

كذلك فقد عزز هذا اليقين أن نسبة ٦٨ ٪ من المستجوبين قالت أن أسباب عدم تحقيق الوحدة العربية يعود إلى الفروق بين الأغنياء العرب والفقراء (نسبة ١٠ ٪) ويعود إلى وجود النفط (نسبة ٢٠ ٪) ويعود إلى النزعة الإقليمية المتكرِّسة (نسبة ٢٨ ٪) وهي كلها تجتمع في سبب واحد وهو الفروقات بين الأغنياء والفقراء والتي شكلت أخيراً ما مجموعه نسبة ٦٨ ٪.

ولعل هذا الناقوس الذي دُقّ في العام ١٩٩٢ بعد حرب الخليج، والذي كان قائماً يُقرع في وجدان ولاوعي الإنسان العربي قبل هذا العام ومنذ فترة ليست قصيرة، والذي لم يلتفت إليه أحد، ولم يُؤخذ مأخذ الجد، كان وراء تأييد قطاع كبير من الشارع العربي اليائس البائس لعدوان صدام حسين على الكويت في العام ١٩٩٠ والاستيلاء عليها بالقوة كخطوة نحو اتخاذ سبيل العنف والقوة لتحقيق خطوة من خطوات الوحدة العربية، بعد أن سُدت كل الطرق في وجه تحقيق أية خطوة من خطوات هذه الوحدة.

٢- عوائق ثقافية، وتتمثل في التخلف، ونقص الوعي، وغياب الأسلوب العلمي، والإيمان بأن الوحدة حتمية تاريخية لا مفر منها، وتبنّي الفكر الغربي، وعدم الأخذ بالفكر الغربي كذلك، وهيمنة الإيديولوجيا، وغياب النظرية الوحدوية، والاستناد إلى المرجعيات التراثية، وربط الوحدة بالمسألة القومية.

٣- عوائق اقتصادية، وتتمثل في غياب المصالح والمنافع الاقتصادية في مشاريع الوحدة، مما أفرغ هذه المشاريع من معناها الحياتي والمعيشي.

٤- عوائق اجتماعية، وتتمثل في كون المجتمع العربي ذي تركيب قبلي، ووجود الأقليات، وسيطرة الروح الإقليمية والقطرية، وطغيان العواطف والوجدانيات على مشاريع الوحدة.

٥- عوائق فنية، وتتمثل في غياب المؤسسات الدستورية، عدم تجذر الوحدة في المجتمع العربي، والتسرع والفجائية في مشاريع الوحدة، إضافة الى العوامل الجغرافية.

هل سينجح عسكريو آرغينكون في تذويب حزب العدالة والتنمية؟

سلام العبودي

جامع سلطان احمد في اسطنبول

في حديث متلفز، رد قائد الجيش التركي الكر باسبوج بغضب على ما ادعته مجلة مستقلة تصدر في تركيا منذ عامين فقط متهمة الجيش بالتخطيط لانقلاب يطيح بالحكومة التركية الحالية قائلاً "على الجميع أن يعلم أن هناك حدوداً لصبر الجيش حيال الاتهامات المتتالية التي يتعرض لها". ورغم أن تركيا قد شهدت في تاريخها الحديث ثلاثة انقلابات عسكرية، أكد باسبوج في حديثه "إن عهد الانقلابات أصبح من الماضي وان الحكم لا يجب أن يتغير إلا بالسبل الديمقراطية"؛ فهل أن قائد الجيش التركي صادق في كلامه؟

يرى المتابعون للشأن التركي أن الجيش في تركيا لا يزال يلعب دورا سياسيا من وراء الكواليس، وقد سُمع الكثير من وسائل الإعلام والسياسيين خلال العامين الأخيرين الماضيين عن تدخلات يقوم بها الجيش في المجال السياسي. ومن أشهر هذه التدخلات ما بات يعرف بقضية (آرغينكون) التي سبق وأدى التحقيق في ملابساتها إلى اعتقال ومحاكمة عشرات الأشخاص من بينهم جنرالات متقاعدين.

أما أحد الاتهامات الصادرة حديثا فيقول بأن هناك تقارير تشير إلى أن البعض في الجيش كانوا يخططون لزرع قنابل على مقربة من مساجد بهدف خلق حالة بلبلة واضطراب أمني تبرر تدخل الجيش وقيامه بانقلاب. وأحيلت هذه التقارير إلى المدعي العام التركي ليبدأ في التحقيق بها. ولكن باسبوج نفى هذه المعلومات والتقارير بشكل قاطع وصرح بأنه أمر بفتح تحقيق في أكثر من ٦٠ قضية تتعلق بتسريب معلومات خاصة بالجيش إلى الإعلام، كما استهجن ما جاء في الادعاءات الأخيرة مشيرا إلى انه "لا يمكن أن يتصور أن الجيش يزرع القنابل في المساجد". غير أن الواقع يشير إلى أن الجيش التركي الذي كان في السابق يمثل المؤسسة التي لا غبار عليها أصبح اليوم محط جدل يضعه في موقع دفاعي. وهذه ليست المرة الأولى ، فقد سبق أن ذكرت جريدة (الحياة) اليومية الصادرة في لندن يوم ١٨ آذار ٢٠٠٨ أن وزير الثقافة والسياحة ارطغرل غوناي ربط بين السعي للإطاحة بحكومة حزب العدالة والتنمية وشبكة إجرامية أعلن عن كشفها بداية ٢٠٠٨ كانت تسعى لتهيئة أجواء انقلاب عسكري على الحكومة، من خلال اقتراف جرائم تشيع وجود جو من التطرف الديني في تركيا. وتضم الشبكة عسكريين متقاعدين.

من هي آرغينكون؟

يؤكد الخبراء بالشأن التركي أن بهدف محاربة حزب العدالة والتنمية الحاكم حاليا في تركيا، يتحالف التيار العلماني المتشدد في تركيا مع جمعية سرية متغلغلة في مؤسسات الدولة اسمها (آرغينكون) أيّ (تذويب الجبال) وهي جمعية غير معترف بها قانونا، ولا توجد لها مقرات وتضم عددا كبيرا من العلمانيين المتشددين المعروفين بميولهم القومية أو اليسارية، وهم مقربون من النخبة العلمانية المؤثرة في القرار التركي، وبالتالي يستفيدون من المؤثرين في صناعة القرار من أنصارهم العلمانيين.

وترجع (آرغينكون) في الثقافة التركية إلى أسطورة قديمة تعود إلى ما قبل أكثر من ٢٠٠٠ عام، وتقول إن الأتراك في ذلك الوقت حوصروا بين جبال آسيا الوسطى، واقترح أحدهم إذابة أحد الجبال للخروج من هذا الحصار، وقد نجحوا بالفعل في إذابة جبل كان من خام الحديد، بحسب الأسطورة. وعن دلالة اتخاذ هذه الجمعية السرية لاسم (آرغينكون) يقول المحلل السياسي أقباب: "يرى أعضاء هذه الجمعية أن تركيا محاصرة الآن بفعل جبال حزب العدالة والتنمية بجذوره الإسلامية؛ لذلك فإن تركيا لن تتحرر –كما يرون– دون إذابة هذا الحزب من خلال حله".

وجمعية (آرغينكون) ذات علاقات وثيقة بعصابات المافيا التي تحترف الاتجار في المخدرات والسلب والنهب، وقتل السياسيين الكورد، بحسب خبراء الشأن التركي. وعن سر تحالف عصابات المافيا مع جمعية (آرغينكون) يقول المحلل أوغلو: "هناك مصلحة لعصابات المافيا في التخلص من حزب العدالة؛ لأنه حاربها فور تشكيل حكومته الأولى عام ٢٠٠٢ وسجن معظم القياديين فيها". وكانت معظم الحكومات السابقة لحكومة حزب العدالة تغض النظر عن أنشطة هذه العصابات، التي كانت تربطها مصالح واسعة بالعديد من المسؤولين، ومن أشهر هذه العصابات: عصابة "سعدت بكر" الذي اعتقله حزب العدالة والتنمية في وقت سابق. وما يؤكد ارتباط جمعية (آرغينكون) بعصابات المافيا هو أن الذي يتزعمها الجنرال المتقاعد في الجيش التركي "ولي كوتشك"، وهو جنرال معروف بتحالفه مع المافيا، حيث قام بتشكيل وحدة عسكرية سرية عرفت باسم "جيتام"، وقد أنكر الجيش طوال سنوات وجودها قبل أن يقر أخيراً بهذا الأمر. واتهمت هذه الوحدة بتنفيذ إعدامات سرية في حق رجال أعمال وسياسيين كورد، وبالتعاون مع عصابات مافيا قومية، مما أدى إلى قيام علاقات غير قانونية بين أطراف مسؤولة عن أمن الدولة وأخرى خارجة على القانون، بحسب مراقبين أتراك.

بداية حزيران ٢٠٠٧، وفي سياق التحقيقات الأمنية في قضية هذه الشبكة الإرهابية، عثرت الشرطة التركية، داخل منزل في منطقة عمرانية من اسطنبول، على مجموعة من الأسلحة المستخدمة في عمليات إرهابية كالقنابل اليدوية ومادة TNT المتفجرة؛ وتم اعتقال ٣٩ شخصاً، بينهم عدد من ضباط الجيش المتقاعدين ورجال أعمال وأكاديميين وصحافيين فضلاً عن ممثلة البطريركية الأرثوذكسية التركية سفن أرن أرول، وهي كنيسة منشقة بلا أتباع غير عائلة أرن أرول، شجعتها الدولة على الانشقاق عن الكنيسة اليونانية.

وقد تسربت للصحافة خطط الشبكة السرية التي كانت تعمل، بصورة رئيسية، على خلق المناخ المناسب لانقلاب عسكري، عن طريق عدد من الأعمال التخريبية والاغتيالات وغيرها من الأحداث الدموية التي صدمت الرأي العام. وكانت المجلة الأسبوعية (النقطة) قد نشرت، في شباط ٢٠٠٧، أخباراً عن محاولتي انقلاب عسكري لم تتما، في العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، وأسندت روايتها إلى وثائق رسمية بحوزتها، فما كان من المخابرات العسكرية إلا أن داهمت مكاتب المجلة وصادرت محتوياتها واستصدرت أمرا قضائياً بإيقافها عن الصدور.

وحول أبرز الداعمين لجمعية (آرغينكون)، يشير المحلل السياسي التركي أحمد فارول إلى أن من أقرب المقربين إليها المدعي العام الجمهوري عبد الرحمن يالتشين كايا، الذي يرى أن حزب العدالة والتنمية يقوم بأنشطة تهدد العلمانية في تركيا، والذي رفع في آذار ٢٠٠٨ الدعوى المطالبة بحظر نشاطات حزب العدالة ومنع ٧١ قياديا من الحزب، من ضمنهم رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان ورئيس الجمهورية عبد الله غول، من مزاولة الحياة السياسية لمدة خمس سنوات. و(آرغينكون) مقربة أيضا من المحكمة الدستورية (هذه المحكمة كانت قد حظرت ٢٤ حزبا سياسيا منذ تأسيسها عام١٩٦٣ من أصل٢٦، اثنان منها حظرا قبل تأسيسها بتهمة الترويج لأجندات إسلامية أو للانفصاليين الكورد، وهو ما تعتبره السلطات تهديدا للعلمانية في تركيا) والمجلس الأعلى للتعليم العالي حيث يعتبر أساتذة الجامعة والقضاة قوامها الرئيسي، وكذلك النخبة العلمانية المتحكمة في حزب الشعب الجمهوري العلماني المعارض. وإن هذه النخبة العلمانية التي يدخل عدد كبير منها في صلب تنظيم (آرغينكون) ترى نفسها المتحكمة في مصير تركيا، وأنها صاحبة الحق الوحيدة في تحديد المصالح العليا لشعبها.

إجراءات مضادة

فيما يتعلق باستعداد حزب العدالة والتنمية لمواجهة الحملة التي تشنها تلك العناصر المتشددة من العلمانيين، قامت وحدات أمنية من شعبة مكافحة الإرهاب في كل من اسطنبول وأنقرة ، بتاريخ ٢١ آذار ٢٠٠٨، باعتقال ١٤ شخصا بينهم ثلاثة أسماء لامعة من أركان الصف الأول في التيار العلماني المتشدد الأعضاء في تلك الجمعية على رأسهم "طوغو ترينجق" زعيم حزب العمل (يساري)، وإلهان سلجوق رئيس تحرير جريدة (جمهورييت) التي أسسها أتاتورك وتعد لسان حال الكماليين في حزب (الشعب الجمهوري) العلماني، أكبر أحزاب المعارضة في تركيا والذي كتب بنفسه الدعوى التي قدمها المدعي العام الجمهوري في ١٧٠ ورقة، مكتوبة بـ"لغة سياسية"، وبعيدة كل البعد عن الأطر القانونية ، ودوغو بيرينجك، زعيم (حزب العمال التركي)، وهو الحزب الوحيد الشرعي من الاتجاه الماركسي، ومطعّم بنزعة وطنية– قومية متشددة، وكمال علمدار أوغلو، الرئيس السابق لجامعة اسطنبول، وفي عهده تشددت هذه الجامعة في تطبيق قرار حظر ارتداء الحجاب.

وانكشف أن المعتقلين الثلاثة الكبار كانوا تحت المراقبة الأمنية قبل شهرين على الأقل من اعتقالهم، وأن مكالماتهم الهاتفية تعرضت للتنصت، وأعطت المحققين إشارات قوية عن تحضيرهم لعمل شبه انقلابي، يذكّر بالتمهيد للانقلاب العسكري الأول في تركيا الجمهورية، العام ١٩٦٠. وعرف من تلك المكالمات أن إلهان سلجوق كان على معرفة مسبقة بالدعوى التي ستقام ضد حزب العدالة والتنمية الحاكم، وبأنها ستنتهي بحل هذا الحزب وإقصائه عن الحكم والحجر السياسي على قادته. وفي مقالته الأخيرة قبل اعتقاله، كتب سلجوق يقول: «يظن أردوغان بنفسه لويس السادس عشر حين قال، أنا الدولة!... علينا أن نستعد للمحاسبة».

وشبّه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ملاحقة خيوط الشبكة الإرهابية بعملية الأيدي النظيفة ضد منظمة «غلاديو»، والتي قادها قاضي التحقيق الإيطالي أنطونيو دي بييترو في مطلع تسعينات القرن الماضي.

ووجه القضاء التركي إلى عدد من أعضاء الشبكة تهمة القيام بهجمات استهدفت احدها إحدى المحاكم التركية ومكتب إحدى الصحف العلمانية وحيازة متفجرات وأسلحة ووثائق سرية خاصة بالدولة. وقال الادعاء إن من بين الشخصيات التي كانت الشبكة تخطط لاغتيالها رئيس الحكومة رجب طيب اردوغان والكاتب التركي الحائز على جائزة نوبل اوروهان باموك وعدد من السياسيين الأكراد.

واعتبرت المنظمات المعنية بحقوق الانسان محاكمة أعضاء (آرغينكون) فرصة امام تركيا للكشف عن المنظمات السرية غير الشرعية وتعزيز الديمقراطية والتحقيق في مدى ارتباط عدد من العاملين في مؤسسات الدولة من بينها الجيش والأمن بهذه المنظمات.

مدى قدرة (آرغينكون)

الكائن الشبحي الذي يحس الجميع بوجوده في تركيا، ويعرفون أنه يحكم من وراء الستار، ويطلقون عليه اسم (الدولة الخفية)، هل بدأ انكشافه النهائي وانهياره؟ إن معرفة مدى قدرة عسكريي (آرغينكون) على الإطاحة بحزب العدالة والتنمية تقودنا نحو استعراض أبرز حدث أعقب تولي حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، والمؤشرات التي سنوردها تسلط بعض الضوء على قدرة الكماليين المتطرفين في تنفيذ مآربهم.

١ – عندما طلب المدعي العام من المحكمة الدستورية العليا حظر حزب العدالة والتنمية الحاكم أدى طلبه هذا إلى تقسيم المعارضة التركية التي تلقته بردود فعل تنوعت ما بين التأييد المطلق لهذا الإجراء باعتباره "خطوة ديمقراطية"، والرفض مع احترام كلمة المحكمة، والرفض التام خشية أن يتسبب الحظر المحتمل في فراغ سياسي كبير وضربة اقتصادية موجعة.

أونور أويمن، نائب رئيس حزب (الشعب الجمهوري)، أكبر أحزاب المعارضة، اعتبر أن "السلطات القضائية تؤدي واجبها، وأن حظر الأحزاب بأمر قضائي ليس مناقضا للديمقراطية في شيء"، بحسب ما ذكرته صحيفة (تركيش ديلي نيوز) التركية. واعتبر حزب (الحركة القومية)، على لسان زعيم كتلته البرلمانية محمد ساندير، أنه: "من المؤسف في مثل هذا الوقت أن يصدر مثل ذلك الطلب الداعي إلى حظر حزب سياسي". ودعا دولت باهشلي، زعيم (حزب الحركة القومية) اليميني، إلى إصلاح دستوري يحمي الأحزاب السياسية من الحظر لحماية حريتها الفكرية. وكان موقف حزب (المجتمع الديمقراطي الكوردي) من أشد مواقف المعارضة رفضا لطلب المدعي العام. وبرر النائب البرلماني صلاح الدين ديمرتاس هذا الموقف بأن "القضية المرفوعة بهدف حظر حزب العدالة والتنمية تعتبر قضية أيديولوجية"، مشددا على أنهم يعارضون كافة أنواع القضايا الرامية إلى حظر أي حزب؛ لأن "تلك القضايا تظهر أن القوانين يتم استخدامها بطريقة أيديولوجية وليس ديمقراطية". كما اعتبرت صحيفة "ميلليت" ذات التوجه العلماني أن تركيا بهذا القرار سجلت تراجعا كبيرا في الحقل الديمقراطي في نظر العالم، وأوضحت أن مثل هذه الدعوى قد تقود السياسة التركية إلى فراغ كبير، إضافة إلى التأثير بشكل سلبي على الاقتصاد. وفي هذا الاتجاه رفض أكبر منتدى لرجال الأعمال الأتراك (توسياد) طلب حظر حزب العدالة والتنمية، قائلا في بيان أصدره: "أوضحت التجارب السابقة أن حظر الأحزاب لا يساهم في حل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تركيا".

٢ – تدني سمعة تيار العلمانيين المتشددين على الصعيد الخارجي. : إن أحد الأسباب القوية في مناهضة العلمانيين في جمعية (آرغينكون) لحزب العدالة هو انفتاحه على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وحسب المحلل التركي محمد خير جورباش أوغلو، فإن "عدداً كبيراً من أعضاء هذه الجمعية ذات الميول اليسارية يعارضون خضوع بلادهم للهيمنة الغربية الرأسمالية". وقد حذر مفوض توسيع الاتحاد الأوربي من أن محاولة حظر حزب العدالة والتنمية الحاكم تتعارض مع المبادئ الديمقراطية الأوروبية المطلوبة من الدول المرشحة لنيل العضوية. وانتقدت الولايات المتحدة الدعوى القضائية بعبارات تماثل تقريبا ما قاله الاتحاد الأوروبي .

٣ – شنت صحف تركية حملة تطالب بمحاكمة المدعي العام بتهمة إساءة استخدام صلاحياته، إذ أن عريضة الدعوى التي تسربت إلى الإعلام استندت إلى افتراضات غير علمية وقضايا لم يتم البت فيها بعد. وقد شجع هذا الموقف رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان الذي قال في تحد واضح للأوساط التي وقفت وراء الدعوى أمام المحكمة لحظر حزبه إن ما حدث سيزيد من أصوات الحزب في الانتخابات المقبلة، معلنا استعداده خوض انتخابات مبكرة.

٤ – شجع الحكومية في الاستعجال لصياغة الدستور الجديد الهادف إلى الحد من صلاحيات المحكمة الدستورية، وجعل حل الأحزاب السياسية أمرا صعبا. وقد تحول حزب الحركة القومية من المدافع عن استقلال القضاء إلى مدافع عن حق الحزب الحاكم في إجراء تعديل دستوري لمنع حظر الأحزاب في تركيا.

٥ – إن شعبية حزب العدالة والتنمية منذ توليه زمام الأمور السياسية في تركيا، قد أخلفت ظن الكثيرين ممن كانوا يراهنون على فشل التجربة الإسلامية في الحياة السياسية في تركيا. فقد حقق هذا الحزب نجاحا باهراً على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية. ووجد المراقبون المنصفون أن من المعيب أن يهدد "جدل بيزنطي" حول ارتداء حجاب من عدمه، استمرارية عمل حكومة ارتضاها الشعب عبر صناديق الاقتراع أكثر من مرة، وحققت له كثيراً من طموحاته وآماله؛ فتركيا تحت قيادة حزب العدالة والتنمية، لا تزال تحافظ على علمانيتها قولاً وفعلاً، كما أن العدالة والتنمية يرفض وصفه بـ "الحزب الإسلامي" وينأى بنفسه عن استخدام أي شعارات دينية في خطاباته السياسية، ويعلن اعترافه بالحريات الدينية واحترام قواعد اللعبة الديمقراطية. وإذا تأملنا سلوك هذا الحزب منذ تأسيسه في آب عام ٢٠٠١، نجد أنه يقوم علي فكرة التغيير الديمقراطي وتحقيق مكاسب بالوسائل الشرعية والاقتراب من الجماهير وتحقيق إنجازات كبيرة.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.

ideas@almadapaper.net